خالد الروضان

السبيعي والحجرف يتوجهان إلى مكتب الرئيس لتقديم استجواب الروضان

يتكون من 5 محاور أبرزها التعدي على القانون والمال العام وارتكاب تجاوزات إدارية ومالية

السبيعي والحجرف يقدمان استجواباً لوزير التجارة: هدفنا الإصلاح

■ الحجرف: كل الوزراء ليسوا بمنأى عن المساءلة في حال أخل أي منهم بواجباته الوطنية وواجبه الدستوري

الحميدي السبيعي

مبارك الحجرف

■ الاستجواب مستحق ويتناول المخالفات بوزارة التجارة والصناعة ومن ضمنها النصب العقاري الذي عانى منه المواطنون

■ الاستجواب يشمل ما تم من عبث في المال العام بصندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومخالفات هيئة الصناعة

■ ندعو الوزير إلى صعود المنصة ومواجهة ممثلي الأمة حتى يعرف الشعب الكويتي ما تم من تجاوزات

■ السبيعي: تم منح الوزير فرصة لأكثر من 6 أشهر وتم تأجيل الاستجواب 3 أشهر إضافية من دون أي تقدم

■ الاستجواب تطغى عليه الصبغة القانونية أكثر من السياسية وهناك مستندات وأدلة وثبوتيات على كل محاوره

■ على النواب عدم الحكم على الاستجواب بتجديد الثقة بالوزير من عدمه قبل انتهاء جلسة مناقشة الاستجواب

■ الروضان: الأدوات الرقابية ومن ضمنها الاستجواب «حق أصيل» لكل نائب وسنتعامل معه بالأطر القانونية

تقدم النائبان الحميدي السبيعي ومبارك الحجرف إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في جلسة المجلس أمس الثلاثاء بطلب استجواب موجه إلى وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بصفته من خمسة محاور.

أكد النائبان مبارك الحجرف والحميدي السبيعي أن استجوابهما الذي تقدما به رسميا مستحق، ويتناول المخالفات بوزارة التجارة والصناعة ومن ضمنها النصب العقاري الذي عانى منه المواطنون وذهبت أموالهم هباء منثورا. وبين النائب مبارك الحجرف أن الاستجواب يشمل ما تم من عبث في المال العام بصندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى المخالفات في الهيئة العامة للصناعة والتجاوزات المالية والإدارية في الهيئات التابعة للوزير.

ودعا الحجرف الروضان إلى صعود المنصة ومواجهة ممثلي الأمة حتى يعرف الشعب الكويتي ما تم من تجاوزات في هذا الجانب، مؤكدا أنه يجب ألا تكون الوزارة مكانا يوزع فيه الوزير المناصب كيفما يشاء.

ورأى أن كل الوزراء ليسوا بمنأى عن المساءلة، في حال أخل أي منهم بواجباته الوطنية وواجبه الدستوري.

وأشار إلى أن هناك وزيرا آخر على المحك سيتم منحه فرصة أخيرة حتى يكون هناك متسع من الوقت وشفافية تامة في هذا الجانب.

وأكد عدم قبوله إحالة الاستجواب إلى المحكمة الدستورية او اللجنة التشريعية، داعيا المواطنين المتضررين من عمليات النصب العقاري والمشاريع الصغيرة لمتابعة الاستجواب متابعة حثيثة.

من جهته، أوضح النائب الحميدي السبيعي انه تم منح الوزير الروضان فرصة لأكثر من ٦ أشهر وتم تأجيل الاستجواب ٣ أشهر إضافية من دون أن يقوم بأي إصلاح حقيقي وبالتالي أصبح لا مفر من تقديم الاستجواب.

وأكد أن الهدف من الاستجواب ليس التهديد بل الإصلاح، متمنيا ان يصعد الوزير المنصة في جلسة ١٩ مارس الجاري ويفند محاور الاستجواب.

ولفت إلى ان الاستجواب تطغى عليه الصبغة القانونية أكثر من السياسية وهناك مستندات وأدلة وثبوتيات على كل محاوره ستعرض عند مناقشته.

وأكد ان حق المواطنين لن يضيع سواء من تضرروا من النصب العقاري او المشاريع الصغيرة او الهيئة العامة للصناعة ان بقية الهيئات التابعة للوزير.

وبين السبيعي ان المرحلة اللاحقة ستكون النظر فيما إذا كان الاستجواب يرقى لطرح الثقة ام لا.

وأضاف أن الاستجواب هو قناعة شخصية له وللحجرف وبناء على تلك القناعة قدما الاستجواب، مؤكدا أن التنسيق مع النواب سوف يكون بعد الاستماع الى مناقشة المحاور.

وتمنى السبيعي على النواب عدم الحكم على الاستجواب بتجديد الثقة بالوزير من عدمه قبل انتهاء جلسة مناقشة الاستجواب.

من جانبه قال وزير التجارة والصناعة خالد الروضان ان الادوات الرقابية والتي من ضمنها الاستجواب هي «حق اصيل» لكل نائب.

وأضاف الوزير الروضان في تصريح للصحافيين على هامش جلسة مجلس الأمة العادية انه سيتعامل مع الاستجواب وفق الاطر الدستورية.

وتنص المادة 100 من الدستور على ان «لكل عضو من اعضاء مجلس الأمة ان يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم».

ويتعلق المحور الأول وفق ما تقدم به النائبان ب«التعدي على القانون والمال العام وارتكاب التجاوزات الإدارية والمالية وانعدام الدور الرقابي في وزارة التجارة».

أما المحور الثاني فيدور حول «الإخلال بحقوق الموظفين ومحاربة الكفاءات الوطنية وانتشار المحسوبية في جميع الهيئات التابعة لإشراف الوزير المستجوب» فيما يعنى المحور الثالث ب«التجاوزات المالية والإدارية والتعدي على المال العام في الهيئة العامة للصناعة».

وتناول المحور الرابع «التجاوزات الإدارية والمالية في اعمال الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة».

وتطرق المحور الخامس وفق ما اعتبره النائبان إلى «إهدار المال العام بعدم استكمال الإجراءات الرقابية بالمخالفة لتعليمات ديوان المحاسبة وعدم التعاون مع الديوان وتضليله وإخفاء البيانات والمستندات اللازمة عنه وعدم تحصيل الديون المستحقة للدولة لدى الغير بما أضر بالمال العام مخالفة قواعد إعداد الميزانية والانحراف في التقديرات».

وفيما يلي نص الاستجواب:

يقول الله عز وجل في محكم كتابه الكريم

إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

رغبة في تحقيق الاصلاح انطلاقا من المسؤوليات والامانة التي حملتنا اياها ارادة الامة، وحرصا على الصالح العام، وتصويبا لأداء وزير التجارة والصناعة الذي تولى الحقيبة الوزارية بموجب المرسوم رقم 312 /2016/12/10 الصادر بتاريخ 2016/12/10 نقدم هذا الاستجواب مع كل الاحترام والتقدير لشخص الوزير، إلا ان تحقيق الاصلاح أكبر من شخوصنا.

لقد تم تنبيه الوزير المستجوب لكثير من الملاحظات والتجاوزات والمخالفات في وزارة التجارة والهيئات التابعة له ومن لم تدرجنا معه حتى وصلنا الى التلويح بالاستجواب ولكن مع الاسف تمادى وزير التجارة والصناعة في التجاوزات لكسب بعض الولاءات من دون ان يسعى للإصلاح.

إن الشعور بخطر تلك التجاوزات لا يقف عند مخاوفنا فهو امر بات مستقرا لدى الكثير من المواطنين ومن العاملين في وزارة التجارة وفي الهيئات التابعة للوزير الرافضين تلاعب الوزير بمقدرات الدولة وثرواتها واستمرار التجاوزات والتنفيع وانتهاك حرمة المال العام وهدر حقوق المواطنين والموظفين في قطاعات الوزارة وهيئاتها ومع ذلك حرصنا على التدرج في المساءلة وقدمنا الأسئلة وفق احكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الامة ولكن مع الاسف الى هذه اللحظة كثير من الاجابات لم ترد الينا في صمت مريب من الوزير في استهتار واضح تجاه الادوات الدستورية ، وذلك امر يكشف عن ان الحكومة التي لديها وزراء غير اكفاء وغير قادرين على الرد على الأسئلة البرلمانية لن يكونوا قادرين على ان يحققوا الاصلاح المطلوب وتنفيذ الاصلاحات التي تدعيها الحكومة.

كنا نتمنى خلال تتبع جهود وزارة التجارة والصناعة والهيئات والمؤسسات المستقلة والملحقة بالوزارة او بالوزير ان نكون مخطئين فيما نعتقد به، إلا أن عامين مضيا على تولي الاخ الوزير الحقيبة الوزارية ومازالت جهود الاصلاح حبرا على ورق ومازالت المخالفات والتجاوزات سواء التي ثبتت قبل توليه الوزارة او ما وقع بعد ذلك قائمة بل إنها تزداد سوءا، بل إن استمرار تلك المخالفات والتجاوزات لا يعبر الا عن امرين اولهما فشل الوزير في تحقيق الاصلاح وثانيهما التراخي عن محاسبة المقصرين وعدم ممارسة دوره الاشرافي في محاسبة المتجاوزين ودعمهم ما شجعهم وغيرهم على التمادي.

لقد كنا نتطلع الى ان يكون الوزير متوافقا مع الكثير من الطموحات خاصة فيما يتعلق بمواجهة انخفاض اسعار النفط او تقلبات الاسعار بما يستلزم توفير ايرادات بديلة وتعزيز التجارة الداخلية والمحلية ومشاريعها والنهوض بمجال الصناعة إلا ان الواقع اثبت تقاعسا على القيام بالواجبات اللازمة لتعويض ان تخلق ايرادات بديلة لإيرادات النفط والفشل في خلق صناعات تدعم الاقتصاد المحلي وتحقق الاكتفاء الذاتي، علاوة على افشال كل طموح نحو تحويل الكويت الى مركز تجاري ومالي، وتحول طموح المشاريع التجارية الرائدة وحلم الصناعات الوطنية الى الاحباط بسبب سياسة التنفيع وهدر المال العام، بما لم يعد معه مجالا لالتماس العذر لأداء الوزير ، واكبر دليل على ذلك ان جل ما يتباهى به وزير التجارة والصناعة هو تطبيقات للخدمات الالكترونية.

لذا وعلى ضوء ما تقدم كان لا بد من ان نقدم هذا الاستجواب ليس ابراء للذمة وانما وضع الاخ الوزير امام حدود مسؤولياته ومحاسبته فيما تخاذل به من احترام تطبيق القانون وقصر به في الاشراف والرقابة على عمل الوزارة والهيئات والمؤسسات الملحقة والمستقلة.

المحور الأول: التعدي على القانون والمال العام وارتكاب التجاوزات الإدارية والمالية وانعدام الدور الرقابي في وزارة التجارة

أخل وزير التجارة والصناعة في القيام بالواجبات المنوط امرها به وفشل في الارتقاء بالنشاط التجاري رغم القرار التشريعات اللازمة لتدعيم اي جهد للعمل على ايجاد نشاط تجاري قوي يخدم تحول الكويت الى مركز تجاري ومالي ، في ظل انعدام اي سياسة او استراتيجية للنشاط التجاري والصناعي ، واقتصار الجهود على الاجتهادات التي لم تحقق اي اثر يذكر ، في الوقت الذي ثبت معه فشل الوزارة في الرقابة على الشركات ما اخل بحقوق المساهمين وانعكس ذلك الاداء المتدني على الوضع التجاري وسمعة الكويت ، ما ولد الاحباط ليس بين المستثمرين وانما عامة المواطنين ، ولم يستفد من ذلك الا المتجاوزين على القانون واصحاب الشركات الوهمية وشركات النصب والاحتيال.

ولعل من اخطر تلك التجاوزات ما حدث من عمليات النصب والاحتيال التجاري في المعارض ومنها المعارض العقارية، وكان وزارة التجارة والصناعة مغلولة اليد عن ممارسة اي دور في ذلك، بما يؤكد بما لا يدع مجالا للشك ان الامر يتعدى التقصير الوظيفي الى التواطؤ المتعمد من قبل بعض القياديين من دون رقابة على افعالهم من قبل الوزير الا إذا كان على علم في مثل ذلك وصمت، وهنا نكون امام جريمة أكبر في حق الوطن وحق المواطنين.

تسببت وزارة التجارة والصناعة بتقاعسها وتخاذلها عن مباشرة اعمالها عند تنظيم المعارض العقارية في اضاعة حقوق المواطنين واموالهم الذين قاموا بشراء قسائم وعقارات لم يستطيعوا تسجيلها او نقل ملكيتها نظرا لتلاعب بعض الشركات العارضة بملكيات الاراضي والقسائم المطروحة وثبت انها محملة بالتزامات مالية لصالح الدولة او مرهونة للدولة او البنك او حتى غير مملوكة للشركة المسوقة.

وبهذا تضحى وزارة التجارة والصناعة مسؤولة مسؤولية قانونية عن اهدار اموال هؤلاء المواطنين والمشاركة في عملية النصب العقاري الذي تعرضوا لها تحت رعاية الوزارة، خاصة ان المواطنين قاموا بالشراء بعد التأكد من ان هذه المعارض العقارية تحت رعاية وزارة التجارة والصناعة التي من المفترض انها محل ثقة للمواطنين جميعا خاصة ان افتتاح هذه المعارض تم برعاية واشراف ورقابة وزير التجارة والصناعة ما اضفى امانا مزعوما امام المواطنين وحلهم على الشراء من دون تخوف من عمليات نصب وخلافه.

إن وزارة التجارة والصناعة لم تقم بواجبها بالتحقق من ملكية بعض الشركات المشاركة في المعارض للعقارات والاراضي المعروضة للبيع ولم تقم بمراجعة التسجيل العقاري بوزارة العدل بشان الاراضي والعقارات التي سيتم طرحها في هذه المعارض العقارية لتتحقق من خلو هذه الاراضي والعقارات من الرهن او الحجز من قبل آخرين تمنع تسجيلها باسم المشترين الجدد.

إن تلك التجاوزات المالية جاءت على سبيل المثال وليس الحصر وهي جزء من تجاوزات مالية وادارية جسيمة، وتعكس نهج القياديين في الوزارة في التطاول على المال العام، واهداره من دون رادع لهم، كما ان ذلك صورة من صور الفساد الاداري الذي اصاب الوزارة وهضم حقوق الموظفين في الترقيات والتعيينات والمكافآت لمصلحة البعض دون الآخرين، وبات معيار المعرفة الشخصية اسمى من الولاء الوظيفي.

ثالثا: التجاوزات الادارية والمالية والتعدي على المال العام في الهيئة العامة للصناعة

يتضح الخلل من خلال مقارنة الحساب الختامي للهيئة العامة للصناعة لميزانية العام 2018/2017 مع الحساب الختامي لكل من ميزانية 2016/2015 و2017/2016 حيث انخفضت نسبة الايرادات الفعلية عن المتوقعة في الميزانية للعام 2018/2017 الى 12.5% بعدما كانت في الحساب الختامي لميزانية 2016/2015 بنسبة 25.8%.

وفي ظل الحاجة الى تطوير الصناعات الوطنية وتشجيعها وخلق الاكتفاء الذاتي من تلك الصناعات نجد استمرار تدني نسب الانجاز للمشاريع الانمائية المتضمنة برنامج عمل الحكومة للسنة المالية 2018/2017 فيما يتعلق بنشاط الهيئة ، وتكرار عدم دقة في اعداد تقديرات الميزانية والانحراف فيها ، وتضخم رصيد ذمم الايرادات بمبلغ 21 مليون دينار وهي مبالغ مستحقة للهيئة عن قيمة مياه التبريد المزود للشركات النفطية والمبالغ المستحقة عن الايجارات والمخالفات على القسائم الصناعية والتجارية والحرفية والخدمية ، إذ إن التقاعس والاخلال بالواجبات الوظيفية في هذا الشان فيه هدر للمال العام وتجاوز عليه وتنفيع للغير ، وللأسف الشديد فإن تلك التجاوزات في تزايد من دون معالجة ومن دون ممارسة لوزير التجارة والصناعة لاي دور رقابي وتنفيذي او دور في المحاسبة والمساءلة خاصة ان الوزير يرأس مجلس ادارة الهيئة العامة للصناعة وليس فقط مشرفا عليها.

كما اثبت البيانات والمكاتبات المتبادلة بين ادارات الهيئة وقوع الكثير من السرقات المتكررة في بعض المناطق الصناعية وهي منطقة الشعيبة الغربية ومنطقة امغرة الصناعية خلال الفترة الاخيرة، ولم تتخذ الوزارة الاجراءات الكافية تجاه هذه السرقات والذي يعني تقاعس الهيئة العامة للصناعة في اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو ابلاغ السلطات الأمنية بها.

إن الفشل الواضح في ادارة الهيئة العامة للصناعة لا يمكن السكوت عليه في ظل استمرار عدم شغل الوظائف الشاغرة في الهيئة، كما ان الهيئة قامت بتصرفات مالية من دون اخطار ديوان المحاسبة بالمخالفة لقانون حماية الاموال العامة فيما يتعلق بالاستثمار داخل وخارج الكويت بقيامها بإنشاء ودائع ثابتة بمبالغ ضخمة وتخصيص قسائم واستغلال مواقع لغير المشروع الصناعي وذلك بالمخالفة للتنظيم الصناعي وعدم القيام بواجباتها المقررة ما أدى إلى التعدي على المال العام على مرأى ومسمع منهم وبعلمهم.

وفي ظل حاجة البلاد الى الاستفادة من بعض المواقع لتوفير المساكن الحكومية عبر المؤسسة العامة للرعاية السكنية نجد التاخر والتقاعس من قبل الهيئة العامة للصناعة في معالجة الاطارات المستعملة والتالفة وعدم قيامها بإصدار ضوابط عمل وتدوير الاطارات وابرام عقود تنظم العلاقة بين الطرفين وتحديد القيمة الايجارية للمساحات المستغلة وعدم محاسبة الشركات.

رابعا: التجاوزات الادارية والمالية في اعمال الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة

إننا نواجه من خلال ما يدور في الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ليس مجرد مخالفات مالية او تجاوزات ادارية او اخطاء وظيفية وانما نحن بصدد جريمة فيها استيلاء على المال العام من دون وجه وتمكين آخرين من اموال الشعب وامام جريمة تمس صندوق راسماله مليارا دينار كويتي، ولقد بلغ الاهمال في الرقابة خطرا لا يمكن السكوت عنه.

خامسا: إهدار المال العام بعدم استكمال الاجراءات الرقابية بالمخالفة لتعليمات ديوان المحاسبة وعدم التعاون مع الديوان وتضليله وإخفاء البيانات والمستندات اللازمة عنه وعدم تحصيل الديون المستحقة للدولة لدى الغير بما أضر المال العام مخالفة قواعد اعداد الميزانية والانحراف في التقديرات

بات واضحا فشل الوزير المستجوب في تحقيق الايرادات اللازمة لعدم وجود سياسة مالية في تقدير الميزانية والارتقاء باداء وزارة التجارة والصناعة ادى الى انخفاض الايرادات المحصلة عن السنة المالية 2018/2017 في الوقت الذي تحتاج فيه الميزانية العامة للدولة تعزيز الايرادات، كما ان المصروفات زادت عن السنة المالية 2017/2016 بنسبة 37.7 %. لذلك كانت البيانات المالية للعام 2016/2015 افضل حالا مما عليه في عهد الوزير المستجوب.

كما ثبت استغلال ميزانية 2017/2016 لتغطية مشتريات عن ميزانية 2016/2015 بالمخالفة لقانون اعداد الميزانية بكلفة 180 الف دينار الامر الذي يظهر مصروفات الوزارة على غير حقيقتها.

تكررت التجاوزات المالية والمخالفات في وزارة التجارة والصناعة والهيئات والمؤسسات الملحقة والمستقلة الخاضعة لإشراف الوزير الموجه اليه الاستجواب ومنها التعاقد وتمديد بعض العقود التي تحمل المال العام كلفة من دون الغرض على ديوان المحاسبة والاهمال في الرقابة والمتابعة والجرد لفروع تموين المواد الغذائية وتبين ان 22 فرعا فقط تم جردها من اصل 82 فرعا بنسبة 27% فقط وظهور فروقات في الصرف وعدم وجود سجل للمواد التالفة وهي ذات المشكلة منذ 2015 ، فإن الجريمة الأكبر ليس في ان تكتشف مخالفات وتجاوزات في قطاع معين وانما أن يتكرر ذلك ويتمادى المتجاوزون لأنهم لم يجدوا رادعا ومراقبا ومساءلا لهم، بما حمل المال العام اعباء بـ224 الف دينار كويتي وارتفاع التكلفة.

كما ثبت عدم وجود نظام يكفل التحقق من صحة الكميات المصروفة للمستفيدين من المواد الانشائية المدعومة ومطابقتها مع الكميات المخصصة لكل مستفيد.

وختاما لا يسعنا إلا ان نسال المولى العلي القدير ان يجعل من مناقشة هذه المحاور لما فيه خير الوطن والمواطن وما يؤدي إلى تحقيق الإصلاح ومكافحة الفساد وردع المفسدين.